حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق

زكية زهرة

تعتبر مؤسسة سبل الخيرات من المؤسسات الوقفية الهامة بمدينة الجزائر في العهد العثماني. فقد أخذت هذه المؤسسة الوقفية شكل هيئة خيرية مكلفة برعاية المساجد الحنفية بمدينة الجزائر، وذلك منذ نشأتها سنة 999هـ/ 1584م. فأوكل لها الإشراف على ثمانية مساجد حنفية بمدينة الجزائر، هي الجامع الجديد (1071هـ/ 1660م)، جامع صفر (940هـ/ 1534م)، جامع الشبارلية (1201هـ/ 1787م)، جامع دار القاضي (1212هـ/ 1798م)، جامع كتشاوة (قبل عام 1020هـ/ 1612م)، جامع شعبان خوجة (1106هـ/ 1694م)، جامعي القصبة: الداخلي أو جامع الباي (1232هـ/ 1818م) والخارجي أو البراني (بني حوالي 1063هـ/ 1653م، وجدد سنة 1232هـ/ 1818م).

ارتبطت مؤسسة سبل الخيرات بالمنتسبين للمذهب الحنفي بمدينة الجزائر، وأغلبهم من العناصر التركية وبعض الأفراد من الكراغلة والحضر، ومعظمهم من ذوي السلطة والنفوذ والثروة، وهذا ما جعل مؤسسة سبل الخيرات تحظى بأوقاف تتولى الإشراف عليها هيئة إدارية مقرها بالجامع الجديد وتتكون من وكيل وخوجة (كاتب) وشاوش وألحقت بهم مجموعة من الحزابين (لقراءة القرآن الكريم).

لقد اكتسبت مؤسسة سبل الخيرات مكانة خاصة في مدينة الجزائر مع تزايد أوقافها، فسجلت أوقافها في وثائق عديدة (وقفيات المحاكم الشرعية ودفاتر البايليك)، وظلت محافظة على أوقافها حتى السنوات الأولى للاحتلال، فقد قدر الفرنسيون عددها سنة 1836م بـ331 وقفا منها 119 وقفية و212 عناء، بمردود سنوي قيمته 16000 فرنك، ينفق منه كجرايات وصدقات مبلغ حدد بـ 14533 فرنك، وهذا ما وفر للمؤسسة فائضا ماليا قيمته 1477 فرنك.

إن أهمية دراسة أوقاف سبل الخيرات تكمن في التعرف على البنية الاجتماعية والحالة الاقتصادية وعلاقة الإدارة المحلية بالسكان، فضلا على أن مؤسسة أوقاف سبل الخيرات في حد ذاتها تعرفنا على القدرة المالية للجماعة التركية التي فضلت أن تعيش كمجموعة متميزة حتى تحافظ على مكاسبها ومكانتها.

Les Waqfs de Soboul el-Khaïrat à Alger

Zakia ZAHRA

La fondation des waqfs de Soboul el-Khaïrat à Alger a été l'une des plus importantes institutions à l'époque ottomane.

Depuis sa création en 999/1584, cette fondation pieuse était chargée de l'entretien et de la gestion des mosquées hanéfites de la ville qui étaient au nombre de huit: Djamaâ el-Djadid (1070/1660), Djamaâ Safir (940/1534), Djamaâ Chbarlia et sa zaouia (1201/1787), Djamaâ Dar el-Cadi (1212/1798), Djamaâ Ketchaoua (avant 1020/1612), Djamaâ Chaabane Khodja (1106/1694) et les deux mosquées de la Casbah: mosquée intérieure (Djamaâ el-Bey: 1232/1818) et la mosquée extérieure (1063/1653, restaurée en 1232/1818).

La relation étroite qu'entretenait la fondation des waqfs de Soboul el-Khaïrat avec les adeptes du rite hanéfite, dont la plupart étaient d'origine turque et détenaient par

conséquent le pouvoir et la richesse, faisait de cette fondation l'une des institutions les mieux dotées en biens waqfs dont la gestion a nécessité la création d'un appareil spécifique domicilié à Djamaâ el-Djadid et composé d'un wakil, d'un khodja (kateb ou secrétaire), d'un chaouch, ainsi que de nombreux hazzabin (lecteurs du Coran).

La fondation des waqfs de Soboul el-Khaïrat connut une importante expansion de ses biens à Alger, enregistrés dans des documents (waqfiat et registres de Beylik)

ces biens furent préservés jusqu'aux débuts de la colonisation française et ils furent évalués en 1836 à 331 waqfs dont 119 waqfiat et 212 anâ, avec un revenu annuel de 16000 francs, dont 14533 francs étaient dépensés au titre du fonctionnement et de la charité. Le surplus dégagé s'élevait alors à 1477 francs.

L'étude des waqfs de Soboul el-Khaïrat permet de rendre compte de l'organisation sociale, de la situation économique, du mode d'administration locale et, enfin, de la puissance financière de la communauté turque qui a préféré préserver sa spécificité.

○ حول الأهمية التاريخية لأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر من خلال ثلاثة نماذج من الوثائق

زكية زهرة

يتناول عرضنا ثلاثة نماذج من الوثائق الخاصة بأوقاف الأحناف بمدينة الجزائر، منها وثيقة تتعلق بأوقاف سبل الخيرات، وقد أردنا من هذا التنوع ابراز مدى أهمية الأوقاف المرتبطة بأتباع المذهب الحنفي بمدينة الجزائر.

فبغض النظر عن أوقاف المنتسبين للمذهب الحنفي، وغير المسجلة لفائدة مؤسسة سبل الخيرات فإن الأوقاف التي كانت تحت تصرف تلك المؤسسة أعطت أهمية خاصة لها، لما يتوجب علينا قبل عرض الوثائق التعريف بمؤسسة سبل الخيرات، فمؤسسة سبل الخيرات تعتبر إحدى المؤسسات الوقفية الهامة بمدينة الجزائر إبان الفترة العثمانية(1)، ويعود تأسيسها حسب معظم المصادر، إلى شعبان خوجة (999هـ/ 1584م)(2).

وسبل الخيرات تشرف وترعى المساجد الحنفية الثمانية بمدينة الجزائر وهي الجامع الجديد وجامع صفر وجامع دار القاضي وجامع الشبارلية، وجامع كتشاوة وجامع شعبان خوجة، وجامعا القصبة الداخلي والخارجي(3). ويعد مفتي المذهب الحنفي المشرف الأساسي على أوقاف سبل الخيرات، فيتولى الافتاء والأمامة ومقره الجامع الجديد وهو المسجد الرئيس لأتباع المذهب الحنفي بمدينة الجزائر(4).

ولما كانت أوقاف سبل الخيرات مرتبطة بالأشخاص المنتمين إلى المذهب الحنفي، وهم أقلية(5)، فإن عدد المساجد الحنفية بالجزائر محدودة، وإن كانت الأوقاف التابعة لمؤسسة سبل الخيرات المشرفة على أغلب هذه المساجد كثيرة وذات مداخيل معتبرة، وذلك لكون أغلب الأحناف في مدينة الجزائر ذوي سلطة ونفوذ وثروة(6).

أهمية وثائق أوقاف الأحناف:

هذا وإن وثائق سبل الخيرات وغيرها من أوقاف الأحناف بمدينة الجزائر سواء منها ما وجد ضمن دفاتر البايليك (بكلك) وبيت المال والمحاكم الشرعية(7)، فهي بمختلف أصنافها تحتوي على معلومات تاريخية جد مهمة، فهي تعرفنا على الحياة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية والادارية للجزائر إبان الفترة العثمانية، كما تطلعنا على واقع البنية الاجتماعية لمجتمع مدينة الجزائر في تلك الفترة خاصة ما يتصل بالأفراد المنتمين إلى المذهب الحنفي.

ويمكن استخلاص المعلومات المتعلقة بذلك باستقراء الوثائق ومحاولة التعرف على:

1 - اسم الواقف (المحبس).

2 - أصله ونسبه.

3 - منصبه ومكانته الاجتماعية.

4 - قدرته المالية وامكانياته الخاصة.

5 - نوعية الوقف (صنفه وطبيعته).

6 - المنتفع من مردود الوقف.

7 - الهيكل الإداري لمؤسسة أوقاف سبل الخيرات -إن تعلق الأمر بأوقاف تابعة لهذه المؤسسة- ابتداء من اسم المفتي أو القاضي وانتهاء بالوكيل والشاوش والأشخاص القائمين على الخدمات الدينية والتعليمية.

ويمكن من خلال دراسة وثائق الأحناف انطلاقا من التساؤلات السابقة الوصول إلى معرفة واقع أوقاف الأحناف وتأثيرها على المجال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري.

وقد نصل انطلاقا من تلك التساؤلات أيضا إلى معرفة أنواع الأوقاف شيوعا آنذاك فهل كانت الأوقاف المتعلقة بالأمور الزراعية كالبحاير (مفرده بحيرة) أم الأمور العقارية كالحوانت (مفرد حانوت) أم غيرها؟ ولماذا ركزت على أمر دون سواه؟

وهنا يجب التنبيه إلى الأهداف المتوخاة من الوقف، هل كان حقا عملا خيريا محضا أو محاولة للتهرب والتملص مما قد يتعرض له الأفراد آنذاك

مثل المصادرة. لا سيما وأن الاحصاءات التي أثبتها جانتي دي بوسي (GENTY DE BUSSY) تؤكد لنا أن جل أوقاف مؤسسة سبل الخيرات كانت من صنف المنازل ثم تليها الحوانت ثم الأراضي الزراعية(8). مع العلم بأن أوقاف سبل الخيرات وغيرها من المؤسسات الوقفية ظلت تؤدي دورها كاملا في الفترة الأولى للاحتلال الفرنسي للجزائر قبل أن تتعرض مع غيرها من الأوقاف إلى التصفية في منتصف القرن التاسع عشر.

نماذج من وثائق أوقاف الأحناف:

وللتقرب من الملموس واعطاء صورة أوضح لواقع الوثائق المتعلقة بأوقاف الأحناف، نتعرض بإيجاز لثلاث وثائق مع محاولة عرض مضمونها عرضا موجزا فيما يلي:

1 - الوثيقة الأولى:

وقفية يعود تاريخها إلى أوائل شوال عام 1151هـ/ 1738م تتعلق بوقف السيد مصطفى خوجة بن حسن التركي، حبس ووقف بحيرة تقع بفحص خنيس(9)، (فحص باب عزون) بشهادة القاضي الحنفي أبي عبد الله محمد أفندي، على أن ينتفع الواقف من مردوده ثم من بعده ذريته وذرية ذريته، وكذا أئمة المذهب الحنفي وقراء القرآن الكريم بالجامع الأعظم(10)، وأن يصرف جزء من مردود هذا الوقف لترميم الجامع الأعظم.

ومما يلاحظ أن هذه الوثيقة تتعلق بوقف أهلي مشترك بين مؤسسة سبل الخيرات ومؤسسة الجامع الأعظم، نتعرف من خلالها على صاحب الوقف والمنصب الذي كان يتولاه، والقاضي الحنفي الذي صادق على الوقف عام 1151هـ.

ومما يثير الانتباه في هذه الوثيقة أن صاحب الوقف بالرغم من انتمائه إلى المذهب الحنفي فإنه خص جزء من وقفه على أتباع المذهب المالكي وعلى مسجدهم الرئيسي «الجامع الأعظم»، وهذا ما يدل على الانسجام والتكامل الاجتماعي بين أتباع المذهبين الحنفي والمالكي في الجزائر.

2 - الوثيقة الثانية:

يعود تاريخ هذه الوثيقة إلى أواخر ربيع الأول من عام 1192هـ(11)، وهي تتعلق بوقف امرأة تدعى نفيسة(12) بنت يوسف، أوقفت جنة بحيدرة(13) (فحص باب عزون) على نفسها، لتنتفع بمردودها ويشاطرها فيه بعض أئمة المذهب الحنفي، وبعد وفاتها يعود مردود الجنة الموقوفة إلى زوجها المدعو مصطفى الانكشاري بولك باشي(14) بن حسين.

تعرفنا الوثيقة على عدة أمور مهمة، فبالإضافة إلى تسجيل إسم صاحبة الوقف ونوع الوقف ومكانه والمنتفعين من مردوده، فإن الوثيقة تؤكد لنا أن النساء أيضا كن يوقفن ما يملكن ويتصرفن في مردوده إن كان وقفا أهليا، حسب وصيتهن في الوثيقة، فهذه السيدة قد أبعدت زوجها من الانتفاع من مردود الوقف ما دامت على قيد الحياة، ضف إلى

هذا أن هذه الوثيقة تعرفنا أيضا على الرتب العسكرية المتواجدة في الجيش في الجزائر إبان هذه الفترة الزمنية من تاريخ الجزائر، فزوج صاحبة الحبس عسكري وله مرتبة مهمة في الجيش.

3 - الوثيقة الثالثة:

يعود تاريخ هذه الوثيقة إلى أواسط شهر رمضان من عام 1201هـ/ 1786-1787(15)، وهي خاصة بأوقاف جامع الشبارلية(16) التابع لمؤسسة سبل الخيرات، ويحتوي نص الوثيقة على عدة معلومات مهمة سنقتصر على ذكر البعض منها فقط، فهي تعرفنا على مؤسس الجامع وعلى الواقف وهو المسمى الحاج محمد خوجة «المقاطعجي»، الذي أسس مدرسة متكونة من خمس غرف لإيواء الطلبة والقائمين على التعليم، ويفهم من نص الوقفية أيضا أن هذا الجامع له أمام للإمامة والأذان، ومدرس للتعليم، وخمسة طلبة لقراءة الحزب، وشخص يتولى أمور النظافة بالجامع والمدرسة. ومما يلاحظ أن الوثيقة نصت على الأجرة المخصصة من الوقف للقائمين على شؤون التدريس وأعمال النظافة.

إن هذه الوقفية تدل على أن صاحب الوقف، وهو مؤسس الجامع وصاحب الوقف التابع له، إطار سامي في الدولة بالتعبير الحالي، فهو كاتب في القصر، مما يجعله من ذوي النفوذ والثروة، ولعل أوضح دليل على ذلك وضعه المتيسر الذي سمح له بتخصيص هذا الوقف. أما الوقف في حد ذاته فقد خصص للانفاق بالدرجة الأولى على التعليم، وهذا يدل

على أن طبقة ذوي النفوذ والحكم كان لها اهتمام بالعلم والتعليم(17)، مع العلم أن التعليم، الابتدائي خاصة، عرف أثناء الفترة العثمانية انتشارا كبيرا في مدينة الجزائر، بفضل انفاق مردود الأوقاف عليه. كما يمكن التعرف من خلال هذه الوثيقة أيضا على بعض العلوم التي كانت تدرس آنذاك، وعلى الأجرة المخصصة لكل من الشيخ (المدرس) والامام والحزاب والطلبة والقائم بأعمال النظافة (الشاوش).

في ختام هذا العرض يمكن القول بأن اقتصارنا على هذه النماذج من الوثائق لا يعني أبدا أن الأوقاف بمختلف أصنافها (جنات، بحاير ومدارس وغيرها) كانت حكرا على الفئة الميسورة من المجتمع الجزائري، والعديد من الوثائق تدل على أن ظاهرة الوقف شملت كل شرائح المجتمع وكل أصناف الأملاك، العقارية منها والزراعية وغيرها، كل ساهم فيها حسب امكانياته وقدرته.

ومن كل ما سبق يتضح لنا أنّ دراسة تحليلية لوثائق أوقاف الأحناف وخاصة منها وثائق سبل الخيرات هي في الواقع بمثابة المنطلق الأساسي للتعرف على أوضاع فئات من المجتمع الجزائري إبان الفترة العثمانية وخاصة منها من كان منتسبا للمذهب الحنفي.

الهوامش:

(1) – عن الأعمال المنشورة عن الوقف في الجزائر أنظر:

- DEVOULX Albert, Les édifices religieux de l'ancien Alger, Alger, Typographie Bastide, 1870.

- GERARD BUSSON DE JASSENS, Contribution à l'étude des habous publics algériens, Thèse de Doctorat en Droit, Alger, 1950 (texte dactylographié, B.U., Alger).

- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (16-20م)، ج1، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية، الفترة الحديثة، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2001.

(2) – Devoulx A., Op. cit., p. 33.

– GERARD BUSSON DE JASSENS, Op. cit., p. 33.

(3) – عن تاريخ هذه الجوامع أنظر:

- DEVOULX A., Op. cit.

- Ibid., "Notices historiques sur les mosquées et autres édifices d'Alger", in Revue Africaine, 1861.

- WAILLE Victor, "Autour des mosquées d'Alger", in Revue Africaine, 1899.

- DOKALI Rachid, Les mosquées de la période turque à Alger, Alger, S.N.E.D., 1974.

(4) – أسس الجامع الجديد من طرف جماعة من الجيش الانكشاري (يكيچريلر) على موقع المدرسة العنانية عام 1070هـ/ 1660م، أنظر:

DEVOULX A., Les édifices..., Op. cit., p. 140.

(5) – لأن أغلبية سكان الجزائر على مذهب مالك بن أنس.

(6) – GERARD BUSSON DE JASSENS, Op. cit., p. 34.

(7) – وأقصد هنا الوثائق المحفوظة بالأرشيف الوطني الجزائري، ببئر خادم، الجزائر.

(8) – GENTY DE BUSSY, De l'établissement des Français dans la Régence d'Alger et des moyens d'en assurer la prospérité, Paris, Firmin Didot, 1839, (tableau no 65).

(9) – انظر نص الوثيقة في: الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 2-18، وثيقة رقم 13.

(10) – يعد الجامع الأعظم أو الكبير أقدم وأكبر جوامع مدينة الجزائر، ويعود تاريخ انشائه إلى عهد الدولة المرابطية. عن وقف هذا الجامع أنظر:

DEVOULX A., Les édifices..., Op. cit.

عبد الجليل التميمي، وثيقة عن الأملاك المحبسة باسم الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، تونس، منشورات المجلة التاريخية المغربية، عدد 55، 1980.

(11) – انظر نص الوثيقة في: الأرشيف الوطني الجزائري، سلسلة المحاكم الشرعية، علبة رقم 18-2، وثيقة رقم 50.

(12) – قد نستنتج من هذا الاسم، الأسماء المتداولة والشائعة في تلك الفترة، فاسم نفيسة وإن وجد في مدينة الجزائر إلى غاية الخمسينات من القرن الماضي، فلم يعد له أثر حاليا في مدينة الجزائر.

(13) – مازالت حيدرة تحتفظ بنفس الاسم وتعتبر حاليا من الأحياء الفاخرة بالجزائر العاصمة.

(14) – نلاحظ في الوثائق المدروسة استعمال بعض الكلمات ذات الأصل العثماني كما تنطق ولا يراعى فيها الكتابة الأصلية للكلمة، ككلمة أفندي التي كتبت افاندي (الوثيقة الأولى) وكلمة بولوك أو بولك باشي التي كتبت بلك باشي (الوثيقة الثانية)، وهذا يدل على أن محرر الوثيقة لم تكن له دراية كافية باللغة العثمانية، كما يدل أيضا على مستواه الثقافي.

(15) – انظر نص الوثيقة في: DEVOULX A., Les édifices.., Op. cit., pp. 177-180

(16) – أسس هذا الجامع عام 1201هـ/ 1786-1787م، انظر عنه: Ibid, pp. 177-183

(17) – عن التعليم عامة في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية واهتمام الوقف به، أنظر:

– أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق.

– نفسه، «بعض التحولات في مسيرة التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني» بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة في العالم العثماني، بمناسبة الذكرى السبعمائة على قيام الدولة العثمانية، استانبول، 12-15 أفريل 1999، المجلد الأول، استانبول، 2000، ص ص. 89-111.

– ناصر الدين سعيدوني، «مؤسسة الزوايا في الجزائر العثمانية (نموذج بلاد القبائل)»، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة، المرجع السابق، ص ص. 41-87.

– زكية زهرة، «المؤسسة التعليمية بمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية» (دراسة حول الدور التعليمي للمساجد والزوايا والمدارس والكتاتيب)، بحوث المؤتمر الدولي حول العلم والمعرفة، المرجع السابق، ص ص. 113-133.

- FONCIN P. ,"L'instruction des indigènes en Algérie", in Revue Internationale de l'Enseignement, no 6, 1883.

- EMERIT M., "L'état intellectuel de l'Algérie en 1830", in Revue des Travaux de l'Académie des Sciences Morales et Politiques, 1954.